Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثائق معلومات المشروع المجمَّعة/
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 19 سبتمبر/أيلول 2018 | تقرير رقم:PIDISDSA23281

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
الجمهورية اليمنية	P164564	المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن – التمويل الإضافي الثالث	P159053
اسم المشروع الأصلي	المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين
المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	8-أكتوبر/تشرين الأول-2018	1-نوفمبر/تشرين الثاني-2018
مجال الممارسات (الرئيسي)	أداة التمويل	المقترض/المقترضون	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ
الحماية الاجتماعية والعمل	تمويل المشروعات الاستثمارية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع الأصلي

الهدف الإنمائي للمشروع هو توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للسكان الأولى بالرعاية، والحفاظ على قدرات التنفيذ الحالية لاثنين من برامج تقديم الخدمات.

المكوِّنات

الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والخدمات المجتمعية

أعمال الإدارة والرصد الخاصة بالمشروع

التحويلات النقدية الطارئة

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

ملخص -NewFin1

140.00	**التكلفة الإجمالية للمشروع**
140.00	**مجموع التمويل**
140.00	**منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية**
0.00	**الفجوة التمويلية**

التفاصيل FinEnhl

تمويل من مجموعة البنك الدولي

140.00	Intالمؤسسة الدولية للتنمية
140.00	IDAمنحة من المؤسسة الدولية للتنمية

فئة تقييم التصنيف البيئي

باء–تقييم جزئي

هل تم نقل وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية واعتمادها إلى مدير قطاع الممارسات؟ لا

القرار

لم يُجِز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق العام

يجري تجهيز التمويل الإضافي المقترح بمقتضى الفقرة 12 من سياسة البنك المعنية بتمويل المشروعات الاستثمارية (*المشروعات في أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة والقيود على القدرات*) نظراً لأن عدم الاستقرار والعنف يطالان اليمن بأسره في الوقت الراهن. وقد أدى الصراع الدائر في البلاد وما اقترن به من انفلات أمني، وعدم استقرار سياسي، والحصار الذي يمنع وصول شحنات الغذاء والوقود، والانهيار الاقتصادي إلى ضائقة اقتصادية طاحنة. وتشير التقارير إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 40%، ويرجع السبب في ذلك إلى توقف الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع وتشغيل المنشآت بنصف طاقاتها مقارنةً بفترة ما قبل الصراع. وبحسب التقديرات، فإن حوالي ثمانية ملايين يمني فقدوا سبل كسب أرزاقهم أو يعيشون في مجتمعات تكاد تنعدم فيها الخدمات الأساسية، ولا يتم صرف رواتب الخدمة المدنية إلا بصورة جزئية منذ سبتمبر/أيلول 2016. وهناك حالياً تراجع في إيرادات المالية العامة، ويتنامى تمويل العجز بما يؤدي إلى تراكم المتأخرات ويقوِّض وظائف الدولة ويتسبب في اضمحلال بيئة أنشطة القطاع الخاص .ومما أدى إلى زيادة تفاقم الأزمة في اليمن التعرُّض المتكرر والمتتابع للصدمات المتعددة – الصراع طويل الأمد، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية مثل إعصار سقطرى، والأمراض مثل تفشي

وباء الكوليرا، والإخفاقات على مستوى المؤسسات مثل مشكلة عدم صرف رواتب العاملين لدى جهات تقديم الخدمات.

وبحسب تقرير "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2018" الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (ديسمبر/كانون الأول 2017)، زاد عدد من هم بحاجة إلى بعض أشكال المساندة الإنسانية أو الحماية إلى 22.2 مليون شخص نتيجة لانعدام الأمن الغذائي والصدمات المتعددة. ويشمل هذا الرقم 11.3 مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن هناك حوالي 17.8 مليون شخص (63% من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ وهناك 8.4 مليون شخص يواجهون خطر المجاعة، مع معاناة نحو 2.9 مليون شخص من سوء التغذية الحاد (من بينهم 1.8 مليون طفل وحوالي 1.1 مليون امرأة حامل ومرضعة).[1] وفي مارس/آذار 2017، حذر برنامج الأغذية العالمي من حدوث مجاعة وشيكة في اليمن.[2] كما تفشت الأمراض في اليمن وكان من بينها حمى الضنك والتي أعقبها تفشي وباء الكوليرا في أواخر عام 2016. وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن العدد التراكمي للحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا عام 2017 بلغ 663451 حالة، من بينها 2074 وفاة (24.7% من الأطفال دون سن الخامسة). وأدت الأحداث الأخيرة، مثل تصاعد أعمال العنف في الحديدة والإعصار الذي ضرب جزيرة سقطرى، إلى زيادة شدة الحاجة إلى المساعدات.

تمت الموافقة على تمويل المشروع الأصلي الطارئ للاستجابة للأزمات بمبلغ يعادل 50 مليون دولار في يوليو/تموز 2016، وذلك بهدف توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للسكان الأولى بالرعاية والحفاظ على قدرات التنفيذ الحالية لاثنين من برامج تقديم الخدمات، وهما الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. وكان الغرض من هذا المشروع هو الاستجابة الفورية لهذه الأزمة وحماية الفقراء المستهدفين والأسر المتضررة من الصراع، ومن بينهم النازحون داخلياً، والمجتمعات المحلية من الوقوع في براثن الفقر المدقع.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2016، أي بعد أربعة شهور من الدخول في حيز التنفيذ، وافق البنك الدولي على تقديم تمويل إضافي بمبلغ يعادل 250 مليون دولار لتوسيع نطاق أثر الاستجابة الطارئة. وعمل التمويل الإضافي على توفير الموارد اللازمة لتوسيع نطاق التغطية والتشديد على الإجراءات التدخلية المعنية بالتغذية التي يجري حالياً تنسيقها بشكل وثيق مع المشروع الطارئ للرعاية الصحية والتغذية الجاري تنفيذه، للتصدي للمعدلات المتزايدة لسوء التغذية، لاسيما بين الأطفال. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار الشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، بتنفيذ المشروع الأصلي والتمويل الإضافي الأول. وتضمن هذا المشروع مكونين اثنين: المكوِّن الأول: الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والخدمات المجتمعية، والمكوِّن الثاني: أعمال إدارة ومتابعة المشروع.

وفي مايو/أيار 2017، وافق البنك الدولي على تمويل إضافي ثانٍ بمبلغ يعادل 200 مليون دولار، كما وافق على إعادة هيكلة المشروع الأصلي. ورغم أن المشروع الأصلي والتمويل الإضافي كانا يقدمان المساندة لتوفير سبل كسب العيش للمجتمعات المحلية الفقيرة من خلال الأشغال كثيفة الأيدي العاملة، فإن التمويل الإضافي الثاني عبارة عن استجابة مباشرة للأزمات الغذائية في اليمن ويستهدف الوصول إلى الشرائح السكانية الأولى بالرعاية التي لا يستطيع أغلبها المشاركة في العمل، وبالتالي لا يمكنها الاستفادة من برنامج النقد مقابل العمل الذي يسانده المشروع الأصلي (تضم هذه الشريحة كبار السن والمعوقين والأسر التي تعولها النساء وبعض الفئات الأخرى). وبالتالي، يقدم التمويل

[1] تقرير استعراض الرصد الدوري الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (ديسمبر/كانون الأول 2017).

[2] برنامج الأغذية العالمي: *https://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=56345#.WdaIK8iGM2w*

الإضافي الثاني مساعدات نقدية مباشرة لشراء المواد الغذائية والمستلزمات الأساسية وقد عمل على توسيع نطاق أثر المشروع من خلال استهداف 1.5 مليون أسرة معيشية إضافية (حوالي تسعة ملايين شخص) من بين الفئات الأولى بالرعاية ومن يعانون من فقر مزمن والأشد ضعفا. وفي حين يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ المشروع الأصلي، فإن اليونيسف تقوم بتنفيذ التمويل الإضافي الثاني. وبالتالي، تمت إعادة هيكلة المشروع الأصلي كي يتضمن مكوّنا جديدا – المكوِّن الثالث (التحويلات النقدية الطارئة) بقيمة إجمالية قدرها 200 مليون دولار، مع تعديل الهدف الإنمائي للمشروع ليعكس هذا المكوِّن الجديد.

وفي إطار التمويل الإضافي الثالث المقترح، يُتوقع أن يقدم مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى تمويلا موازيا بمبلغ 5 ملايين دولار تقريباً لصالح أنشطة أنظمة تقديم الخدمات، وبناء قدرات المؤسسات المحلية، وتغطية تكاليف الموظفين والتشغيل. وقُدمَت نفس المساعدات للأنشطة المدرجة ضمن نطاق التمويل الإضافي الثاني مع تقديم تمويل موازٍ بقيمة 4.6 مليون دولار. وبالمثل، تدرس وزارة التنمية الدولية البريطانية تقديم تمويل مشترك بمبلغ يعادل نحو 10 ملايين دولار لمساندة التمويل الإضافي الثالث من خلال صندوق استئماني تنفذه الجهة المتلقية.

ج. الهدف الإنمائي المقترح

الهدف الإنمائي الأصلي للمشروع

كان الهدف الإنمائي للمشروع، قبل إعادة هيكلته، هو "توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للسكان الأولى بالرعاية، والحفاظ على قدرات التنفيذ الحالية لاثنين من برامج تقديم الخدمات".

الهدف الإنمائي الحالي للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع، بعد الموافقة على التمويل الإضافي الثاني وإعادة الهيكلة، هو "توفير فرص عمل قصيرة الأجل وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة للسكان الأولى بالرعاية، والحفاظ على قدرات التنفيذ الحالية لاثنين من برامج تقديم الخدمات؛ وتقديم تحويلات نقدية طارئة للفقراء والضعفاء للتصدي للأزمة الغذائية".

النتائج الرئيسية

سيُقاس مدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه الإنمائية من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

(أ) عدد المنتفعين مباشرةً بفرص عمل بأجر (مُصنَّفين حسب نوع الجنس، والشباب، والنازحين داخليا) لقياس نطاق تغطية دعم الدخل؛

(ب) عدد الأشخاص الذين أُتيح لهم الحصول على الخدمات الأساسية (مُصنَّفين حسب نوع الجنس) لقياس نطاق التغطية المحتملة للخدمات المجتمعية والاجتماعية؛

(ج) عدد الأشخاص الذين استفادوا من خدمات التغذية (مصنَّفين حسب نوع الجنس والأطفال) لقياس نطاق تغطية خدمات التغذية؛

(د) النسبة المئوية لمناصب الموظفين الرئيسيين في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة التي تم الإبقاء عليها لقياس مدى المحافظة على قدرات هذه البرامج الوطنية المهمة؛

(هـ) عدد الأسر المستفيدة من التحويلات النقدية.

د. وصف المشروع.

يهدف التمويل الإضافي المقترح إلى توفير الموارد اللازمة لتعزيز آثار المشروع من خلال توسيع نطاق التحويلات النقدية لتغطي المستفيدين الحاليين من برنامج التحويلات النقدية لمدة 6 شهور إضافية لتحقيق استقرار نسبي لهم من حيث الحصول على الدخل والتنبؤ به. ومن المتوقع أن يؤدي التمويل الإضافي الثالث إلى تحسين قدرة الأسر المستفيدة على شراء المواد الغذائية والضروريات الأساسية.
وسيعمل هذا التمويل على توسيع النطاق الزمني الإجمالي للمساعدات الاجتماعية من 3 إلى 5–6 أرباع، وبالتالي تمديد فترة التغطية من يوليو/تموز 2018 إلى ديسمبر/كانون الأول 2018، أو مارس/آذار 2019 تبعاً لسعر الصرف وما يعادله بالريال اليمني. ويهدف ذلك إلى المساهمة في زيادة قدرة شبكات الأمان وكفاءتها للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة، ويمكن أن يؤدي إلى أنشطة تزيد من تدابير التكيُّف مع تغيُّر المناخ وتحدّ من الحاجة إلى اعتماد آليات تكيُّفية تقلص القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ والمخاطر الأخرى.

ولا يتطلب التمويل الإضافي الثالث المقترح أي تغيير في الهدف الحالي للمشروع أو تصميمه أو مكوناته/أنشطته أو ترتيبات تنفيذه –بخلاف إضافة المنحة التي تبلغ قيمتها 140 مليون دولار ضمن مكوِّن التحويلات النقدية الطارئة (المكوِّن الثالث)، وكذلك تمديد تاريخ إقفال المشروع ثلاثة شهور ليتسنى إقفال جميع الحسابات– من 31 يونيو/حزيران 2019 إلى 30 سبتمبر/أيلول 2018. ومع تقديم التمويل الإضافي الثالث، يصل إجمالي تمويل المشروع إلى 640 مليون دولار.

سيتضمن التمويل الإضافي الثالث المقترح المكوِّنين الفرعيين التاليين:

المكوِّن الفرعي 3–1: التحويلات النقدية (ما يعادل 133.30 مليون دولار): سيستمر هذا المكوِّن الفرعي في تمويل تقديم تحويلات نقدية إلى 1.5 مليون أسرة معيشية (ما يعادل نحو 9 ملايين فرد) بقيمة 5000 ريال يمني في المتوسط لكل أسرة في الشهر، ويتم تقديم هذا المبلغ على أساس ربع سنوي وبقيمة ثابتة بالريال اليمني. ويمول هذا المكوِّن الفرعي أيضا
الأتعاب والرسوم المرتبطة بتقديم هذه المبالغ من خلال مؤسسة للتمويل الأصغر تعمل كجهة للصرف. وتعتمد محددات تصميم التحويلات النقدية (الاستهداف، ومعادلة حساب المنافع، وتواتر تقديم المبالغ، ونطاق التغطية، إلخ) على تلك المحددات الخاصة بالبرنامج الوطني للتحويلات النقدية –صندوق الرعاية الاجتماعية– اعتباراً من الربع الأخير من عام 2014.

المكوِّن الفرعي 3–2: أعمال الإدارة والرصد الخاصة بالمشروع (ما يعادل 6.70 مليون دولار): سيساند هذا المكوِّن الفرعي تنفيذ التمويل الإضافي الثالث المقترح وأعمال الإدارة والرصد والتقييم لضمان تنفيذ البرنامج بنجاح وكفاءة حسب تصميمه. ويمول هذا المكوِّن الفرعي ما يلي:
(أ) التكاليف المباشرة لليونيسف وتشمل
أجور ورواتب الموظفين والعمالة ومصروفات التشغيل والعمليات؛ و(ب) التكاليف غير المباشرة لليونيسف–مساندة الإدارة العامة؛ و(ج) تكاليف الاستعانة بجهة خارجية للقيام بالمتابعة؛

و(د) الخدمات الاستشارية[3] المطلوبة للمساعدة الفنية ومساندة التنفيذ واستخلاص الدروس المستفادة. وتشمل الخدمات الاستشارية ما يلي: دعم نظام معلومات الإدارة، وشركة خارجية للقيام بأعمال المتابعة، ومساندة معالجة المظالم، وشركة خاصة بالاتصالات وتسهيل الأعمال الميدانية.«

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

في حين يجري تنفيذ المكوِّنين الأول والثاني بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم اليونيسف حالياً بتنفيذ التمويل الإضافي الثالث المقترح (المكوِّن الثالث– التحويلات النقدية الطارئة).

لا يدخل التمويل الإضافي المقترح أي تغييرات كبيرة على التصميم الفني للمشروع أو ترتيبات تنفيذه. وقد راعى تصميم التمويل الإضافي الثالث المقترح الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع حتى الآن ومن خبرة كافة وحدات البنك الدولي في عمليات الاستجابة الطارئة. وتشمل هذه الدروس التركيز على الإجراءات التدخلية الأعلى أثراً والتصدي للتحديات الناشئة إلى جانب تعزيز التنسيق مع عمليات البنك الدولي الأخرى في اليمن وعمليات الوكالات الإنسانية. ويعمل هذا الترتيب بشكل جيد وقد أسهم في إعادة تفعيل أنشطة الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والإبقاء على موظفيهما الرئيسيين، وكذلك تحسين أنظمة برنامج التحويلات النقدية والتي ستُنقل في نهاية المطاف إلى البرنامج الوطني للتحويلات النقدية، أي صندوق الرعاية الاجتماعية.

يستهدف مكوِّن التحويلات النقدية الطارئة 1.5 مليون أسرة فقيرة ومحرومة من بين الأسر المؤهلة حالياً للاستفادة من التمويل الإضافي الثاني. وسيؤدي التمويل الإضافي الثالث المقترح إلى توسيع نطاق التغطية الزمني الإجمالي من 3 أرباع (9 شهور) إلى 5–6 أرباع. وكما هو الحال في المشروع الأصلي والتمويل الإضافي الثاني، سيستهدف التمويل الإضافي الثالث المقترح جميع محافظات اليمن ومناطقها البالغ عددها 22 محافظة و333 منطقة.

وفيما يتعلق بالتنفيذ، ففي إطار التمويل الإضافي الثاني الجاري تنفيذه استعانت اليونيسف بعدد من الشركات الاستشارية الخاصة لدعم تطوير وتنفيذ أنظمة وعمليات تقديم التحويلات من أجل تقديم التحويلات النقدية بشكل فعال وآمن– ستستمر هذه الأنظمة في إطار التمويل الإضافي الثالث المقترح. وسيتم نقل هذه الأنظمة أيضا إلى البرنامج الوطني (صندوق الرعاية الاجتماعية) دعماً لجاهزيته في مرحلة التعافي، وستتضمن ما يلي:

- *التحقق من هوية المستفيدين:* تنطوي إجراءات الصرف في إطار التمويل الإضافي الثاني على عملية شاملة للتحقق من الهوية تتطلب أن يقدم المستفيدون وثيقة إضافية لإثبات الهوية (مثل بطاقة الهوية الوطنية، أو البطاقة الانتخابية، أو جواز السفر، أو بطاقة هوية الطالب، أو بطاقة إثبات الإعاقة– بالإضافة إلى بطاقة الرعاية الاجتماعية). وقد تقرر ضرورة إجراء مراجعة مزدوجة للتحقق من الهوية لأن بطاقة الرعاية الاجتماعية لا تشتمل على ميزات أمنية كافية. وساعدت هذه العملية في إعطاء مصداقية لقائمة صندوق الرعاية الاجتماعية. ونظراً

[3] ستُموَّل جميع تكاليف الخدمات الاستشارية (بخلاف تكاليف الاستعانة بشركة للقيام للمتابعة) المدرجة ضمن التمويل الإضافي الثالث المقترح من خلال التمويل الأمريكي الموازي والتمويل المشترك من وزارة التنمية الدولية البريطانية.

لأنه تم التحقق من هوية نحو 95% من المستفيدين خلال صرف مدفوعات الربعين الأول والثاني، فإن الخطوة الخاصة بهذه العملية لن يَعُد مطلوبا اتخاذها على نطاق كامل خلال الربع الثالث وفي إطار التمويل الإضافي الثالث، وسيتم التعامل مع أي حالات قد تتطلب التحقق من الهوية من خلال آلية إدارة الحالات.

- *تعزيز قدرات صندوق الرعاية الاجتماعية: خلال التمويل الإضافي الثاني، شمل تعاون اليونيسف مع الصندوق ما يلي: تبادل قائمة المستفيدين، وإشراك أخصائيين اجتماعيين متطوعين في تسهيل الأعمال الميدانية، وتبادل المعلومات والتعاون في معالجة التحديات المتعلقة بالوصول إلى اليونيسف ومقدّمي الخدمات التابعين لها. وسيستمر هذا التعاون في إطار التمويل الإضافي الثالث المقترح، فيما ستقوم اليونيسف مسبقاً بنقل خبراتها ومعرفتها الفنية، بما في ذلك نقل قائمة المستفيدين القانونية والمتحقق منها إلى قاعدة بيانات الصندوق والتدريب على العمليات المحسَّنة لتقديم التحويلات النقدية.* ويهدف هذا النهج إلى ضمان جاهزية قدرات الصندوق لمرحلة التعافي.
- ***دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز أعمال متابعة المشروع:*** إلى جانب الترتيب المتفق عليه لمتابعة المشروع في إطار التمويل الإضافي الثاني (المتابعة الميدانية من خلال المكاتب الإقليمية لليونيسف، الاستعانة بجهة خارجية للقيام بأعمال المتابعة، بعثات مساندة التنفيذ)، قامت اليونيسف بتجريب المتابعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الأخرى لتتبع مدى استجابة الجمهور للمشروع. وقد أثبت ذلك فاعليته وتم الانتهاء إلى تحديد وسائل التواصل الاجتماعي كأحد مصادر المعلومات الإضافية المهمة للإبلاغ عن حالات عدم الالتزام التي يُشتبه في ارتكابها من جانب موظفي مقدِّمي الخدمات وكذلك جوانب الضعف في التنفيذ. وبالتالي، سيُضاف المتابعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى أنشطة المتابعة بالإضافة إلى الاستعانة بجهة خارجية للقيام بأعمال المتابعة، وآلية معالجة المظالم، والزيارات الميدانية لليونيسف.
- ***استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول:*** أعطى المشروع الأولوية للتقديم السريع للتحويلات النقدية على عملية إدخال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول التي ستستغرق وقتا طويلا رغم التخطيط لها في إطار التمويل الإضافي الثاني. ونظراً لوجود العديد من العمليات حالياً، فإنه سيكون من الأجدى إدخال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في إطار التمويل الإضافي الثالث المقترح. وتستخدم بعض المؤسسات المالية هذه التكنولوجيا بالفعل. ورغم أن إمكانية التوسُّع في استخدام هذه التكنولوجيا قد تكون محل شك، فإنه يمكن على الأقل تطبيقها في المناطق الحضرية، وبالتالي سيتم تعزيزها ومساندتها في إطار التمويل الإضافي الثالث المقترح.

يتسق مبلغ الإعانة المقرر صرفه في إطار هذا المشروع مع المبلغ المحدد من برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية بواقع 5000 ريال يمني في المتوسط لكل أسرة في الشهر والذي يُقدَّر أنه سيساعد الأسر المستفيدة على الوفاء بنحو 25% من تكاليف الحد الأدنى من سلة الغذاء (للأسرة المكوَّنة من خمسة أفراد) كما هو محدد في نشرة الغذاء الصادرة في يوليو/تموز 2018 عن برنامج الأغذية العالمي. ونظراً لانخفاض قيمة الريال اليمني واستمرار حالة عدم اليقين بشأنه إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، سيستمر برنامج التحويلات النقدية الطارئة في مراقبة الأسعار والقيمة الحقيقية لهذه التحويلات من أجل تقييم مدى الحاجة إلى إجراء أي تعديلات في مبلغ الإعانة للحفاظ على القيمة الحقيقية لإعانة التحويلات النقدية الطارئة. ولزيادة إثراء حوار السياسات بشأن مدى كفاية مبلغ الإعانة، ستجري اليونيسف تقييما للنتائج لدراسة أثر تحويلات المشروع على استهلاك المواد الغذائية والضروريات الأخرى، وكذلك سلوك الأسرة وقراراتها الاقتصادية والاجتماعية. وفي فترة ما قبل اندلاع الصراع، كان مبلغ التحويلات لكل فرد يعادل 9.2% من خط الفقر الغذائي. وفي الفترة ما بين بداية اندلاع الصراع وشهر يوليو/تموز 2018،

ارتفعت تكلفة الحد الأدنى من سلة الغذاء وفقا لبرنامج الأغذية العالمي بنسبة 68% بالقيمة الاسمية.[4] ووفقاً لحسابات موظفي البنك الدولي، فإن هذه الزيادة في أسعار المواد الغذائية كانت ستؤدي إلى انخفاض قيمة مبلغ التحويلات لكل فرد من 9.2% من خط الفقر الغذائي قبل اندلاع الصراع إلى (1) 7% مع افتراض عدم حدوث زيادة في تكلفة المواد غير الغذائية، و(2) 6.2% بافتراض زيادة سعر المواد غير الغذائية بنسبة 30%.ويعكس ذلك انخفاض قيمة التحويلات "لكل فرد"، كنسبة من خط الفقر الغذائي، بما يتراوح من 2.2 نقطة مئوية إلى 3 نقاط مئوية.

و. موقع المشروع وأبرز خصائصه المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معلومة)

على غرار التغطية الجغرافية للتمويل الإضافي

الثاني الجاري تنفيذه، سيتم تنفيذ التمويل الإضافي الثالث المقترح على المستوى الوطني وسيغطي جميع محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة.

ز. خبراء الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

عامر عبد الوهاب علي الغورباني، أخصائي إجراءات وقائية بيئية
إبراهيم إسماعيل محمد باسلامة، أخصائي إجراءات وقائية اجتماعية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)	لا	
معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.03)	لا	
الموائل الطبيعية، منشور سياسة العمليات/إجراءات	لا	

[4] برنامج الأغذية العالمي (2017). تقرير مراقبة السوق–اليمن. برنامج الأغذية العالمي. كانت قيمة تكلفة الحد الأدنى من سلة الغذاء في يناير/كانون الثاني 2015 تبلغ 2365 ريالا يمنيا، مقابل 3972 ريالا يمنيا في يوليو/تموز 2018.

البنك (OP/BP 4.04)		
الغابات، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36)	لا	
مكافحة الآفات، منشور سياسة العمليات (OP 4.09)	لا	
الموارد الحضارية المادية، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	لا	
الشعوب الأصلية، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	لا	
إعادة التوطين القسرية، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	لا	
سلامة السدود، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	لا	
المشروعات على مجاري المياه الدولية، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	لا	
المشاريع المقامة في مناطق متنازع عليها، منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)	لا	

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لمسائل السياسات الوقائية الأساسية

1. اشرح أي مسائل أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. »ثم حدِّد واشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:

الإجراءات الوقائية الاجتماعية. لا يستدعي التمويل الإضافي الثالث المقترح تفعيل منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك بشأن إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12) لأن أنشطة المشروع لا تستلزم استحواذاً على الأراضي و/أو تقييداً للقدرة على الوصول إلى الخدمات و/أو تأثيراً على سبل كسب عيش المستفيدين. فهذا التمويل المقترح يوفر أموالا إضافية للمكوِّن الثالث فقط (التحويلات النقدية الطارئة)، ولن يؤثر على مكوِّن الأشغال كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والخدمات المجتمعية في إطار المشروع.

يساند التمويل الإضافي الثالث المقترح، مع التمويل الإضافي الثاني الجاري، برنامجا للتحويلات النقدية الطارئة. ويهدف التمويل الإضافي الثالث المقترح إلى مواصلة صرف التحويلات النقدية للمستفيدين الحاليين من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية (صندوق الرعاية الاجتماعية)

لمدة 6 شهور إضافية لتحقيق استقرار نسبي لهم من حيث الحصول على الدخل والتنبؤ به بهدف تحسين قدرتهم على شراء المواد الغذائية والضروريات الأساسية. وسيعمل هذا التمويل على توسيع النطاق الزمني الإجمالي للمساعدات الاجتماعية من 3 إلى 5–6 أرباع.

لكن في إطار التمويل الإضافي المقترح، تظل هناك مخاطر تتمثل في التوتر الاجتماعي بسبب إمكانية استبعاد الأسر الفقيرة والمستضعفة . وسيقدم هذا المشروع تحويلات نقدية للمستفيدين الحاليين من صندوق الرعاية الاجتماعية بدون تسجيل مستفيدين جدد. وهناك توافق عام في الآراء باليمن مفاده أن قائمة المستفيدين الحالية تتضمن الأسر الفقيرة والمستضعفة لكنها لا تغطي جميع الأسر الفقيرة في البلاد. وبناءً عليه، تعاقدت اليونيسف مع شركة استشارية دولية للقيام بأعمال الرصد والمتابعة، كما تعاقدت مع شركة أخرى لتكون مسؤولة عن التحقق من هوية المستفيدين وآلية معالجة المظالم. وستجري مواصلة هذه الأعمال في إطار التمويل الإضافي الثالث المقترح، كما سيتم تطويرها بحسب الحاجة أثناء تنفيذ المشروع.

الإجراءات الوقائية البيئية: لن يموّل التمويل الإضافي المقترح أعمالا مدنية أو أي أنشطة من شأنها التأثير على البيئة المادية في مناطق المشروع. ومع ذلك، سيظل تصنيف المشروع الأصلي ضمن التمويل الإضافي. وبناءً عليه، يُصنَّف هذا المشروع بيئياً ضمن الفئة (ب) وفق سياسة عمليات البنك الدولي (OP 4.01).

2. اشرح أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة مستقبلا في منطقة المشروع:

لا يوجد

3. اشرح أي بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.

لا يوجد

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة مسائل السياسات الوقائية. وقدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.

لا يوجد

5. حدِّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.

بالنظر إلى طبيعة المشروع الذي يتضمن تقديم تحويلات نقدية في بيئة تتسم بالحساسية الأمنية والسياسية، سيكون التواصل والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين والمستفيدين المستهدفين في غاية الأهمية في ظل الظروف الحالية. وفي إطار التمويل الإضافي الثاني الجاري، تتم الاستعانة بجهة خارجية للقيام بأعمال المتابعة بهدف الوقوف على تجارب المستفيدين مع أنشطة التحويلات النقدية والامتثال لإجراءات التنفيذ بوجه عام. إضافة إلى ذلك، أعدَّت اليونيسف–وتقوم حالياً بتنفيذ– خطة للاتصال والتواصل ومنظومة لآلية معالجة المظالم حيث يتم تلقي الشكاوى من خلال عدة قنوات. وتتجاوب هذه المنظومة مع جميع الشكاوى التي يتم تلقيها مع ضمان معالجة جميع المظالم بفاعلية وكفاءة. ويجري تسجيل وتوثيق جميع الشكاوى التي تتلقاها الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ، وذلك للتحقق منها في المستقبل إن دعت الحاجة إلى ذلك.

ويُنظر بعين الاعتبار إلى المساءلة الاجتماعية من خلال ما يلي: (1) قدرة المستفيدين على التعبير عن شكاواهم وتعليقاتهم التقييمية من خلال آليات راسخة لمعالجة المظالم؛ و(2) نشر معلومات بشأن استئناف برنامج التحويلات النقدية للمستفيدين المستهدفين المدرجين بالفعل في قاعدة بيانات البرنامج قبل نشوب الصراع وللمجتمعات المحلية المعنية؛ و(3) التحقق المستقل من خلال شركة خارجية للمتابعة؛ و(4) الأنشطة الميدانية للرصد والمتابعة التي تقوم بها اليونيسف.

ب. متطلبات الإفصاح (ملاحظة مهمة: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

ج. مؤشرات مراقبة مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤها عندما ينتهي اجتماع اتخاذ القرار بشأن المشروع من وضع صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (ملاحظة هامة: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

أفراح علوي الأحمدي
أخصائي أول في مجال الحماية الاجتماعية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/المستفيد

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أوكي لوتسما
مدير مكتب اليمن
auke.lootsma@undp.org

نظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

هيئات إدارة التنفيذ

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أوكي لوتسما
مدير مكتب اليمن
auke.lootsma@undp.org

اليونيسف
ميريتكسيل ريلانو
ممثل
mrelano@unicef.org

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف:473-1000 (202)

موقع الويب:http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيس (رؤساء) فريق العمل:	أفراح علوي الأحمدي

اعتمدها:		
مستشار الإجراءات الوقائية:		
المدير بقطاع الممارسات:		
المدير الإقليمي:		

حواشي

1. تقرير استعراض الرصد الدوري الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (ديسمبر/كانون الأول 2017).
2. برنامج الأغذية العالمي:
https://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=56345#.WdaIK8iGM2w
3. ستُموَّل جميع تكاليف الخدمات الاستشارية (بخلاف تكاليف الاستعانة بشركة للقيام للمتابعة) المدرجة ضمن التمويل الإضافي الثالث المقترح من خلال التمويل الأمريكي الموازي والتمويل المشترك من وزارة التنمية الدولية البريطانية.
4. برنامج الأغذية العالمي (2017). تقرير مراقبة السوق–اليمن. برنامج الأغذية العالمي. كانت قيمة تكلفة الحد الأدنى من سلة الغذاء في يناير/كانون الثاني 2015 تبلغ 2365 ريالا يمنيا، مقابل 3972 ريالا يمنيا في يوليو/تموز 2018.